اقتصاد

فوق الطاولة

من يتكتم عن تقارير الفساد؟

علي نزار الآغا

للعام الثاني على التوالي، يبقى تقرير الجهاز المركزي للرقابة المالية السنوي حبيس أدراج الحكومة، من دون نشره في أية جهة إعلامية، رسمية، أم خاصة. فصلاحيات النشر محصورة برئاسة مجلس الوزراء وليس بإدارة الجهاز.

هذا التكتم عن ملفات «الفساد» في دوائر الدولة؛ الموثقة بتقارير جهاز الرقابة المالية، يفتح قريحة التساؤلات الاستفزازية تلقائياً، لكونه يتعارض مع تصريحات مكافحة الفساد المالي والإداري التي يرددها أعضاء الفريق الحكومي كل يوم، وبالأخص رئيس الحكومة!

وأولى التساؤلات نطرحها بحسن نية: لماذا هذا التكتم عن التقارير التي تفضح الفساد؟

فإن كان حرصاً على مشاعرنا ونحن نعاني ظروف الحرب، فهذا الكلام مردود على الحكومة، لأن فضح الفساد ذو أثر إيجابي، أكثر منه سلبي، لكونه يظهر حقيقة عمل الحكومة في ملف مكافحة الفساد، وليس التستر عليه، وهذا يعزز ثقة المواطن بحكومته وتصريحاتها أكثر مما هي عليه الآن.

وللعلم، فإن صفحات مواقع التواصل الاجتماعي زاخرة بفضائح الفساد، والتي تطول رموزاً في الحكومة أحياناً، من دون توثيق في أغلب الأحيان. وهي منتشرة شعبياً بشكل كبير، ويقرؤها القاصي والداني، ويتأثر بها، في غياب مصادر المعلومات الرسمية التي توثق حالات الفساد المكتشفة من الأجهزة المختصة!

ولكي لا تقودنا الشبهات، باتجاه سوء النية، ندعو من هنا إلى إعادة النظر بموضوع نشر تقارير «الفساد»، وليكن رسمياً، وبإشراف مباشر من مجلس الوزراء، أو بتكليف الأجهزة المختصة.

كما ندعو إلى فتح باب الشكوى للموظفين الراغبين بكشف فساد الإدارات، مع توفير قانون يحميهم من محاولات الانتقام، في حال كانوا مصيبين، ومحاسبتهم في حال كانوا كاذبين.

كما ندعو إلى استصدار قرار لتأمين المعلومات الصحيحة والموثقة عن واقع الفساد للصحافة. والعمل مع وسائل الإعلام بشفافية في هذا الجانب، حرصاً على مهمة الإعلام في كشف الفساد وفقاً للأصول المهنية المعروفة، بهدف الردع، وبما يخدم مصلحة الدولة.

الحلقي مرتاح لإمكانيات مؤسسة مياه الشرب بدمشق.. ويعلن عن توفير نصف احتياجات المياه بحلب

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أن طبيعة المرحلة تقتضي منّا حشد طاقات الوطن على مدار الساعة ولا تحتمل التقصير والتجريب، بل الأمر يتطلب أحياناً اتخاذ قرارات فورية تتناسب مع طبيعة الظرف الطارئ.

مؤكداً خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة المنعقد يوم أمس، أنه يجب علينا أن نكون دائماً على جاهزية تامة لمعالجة كل التحديات، وتحسين أداء القطاعات الخدمية والمعيشية وتعزيز قدرات المواطن السوري على الصمود، مثمنا جهود الوزارات خلال فترة العيد وسهرها على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين ضمن الإمكانات والظروف المتاحة.

وأجرى مجلس الوزراء يوم أمس تقييماً لأداء جميع القطاعات الخدمية والاقتصادية الحكومية خلال فترة العيد، وكذلك تقييم مستوى الأداء لكل محافظة ومنطقة على حدة من خلال بيانات مقدمة بشكل دقيق ومتابعة حثيثة من رئاسة مجلس الوزراء تتضمن رصد الواقع الحقيقي ومعوقات العمل ومكامن الخلل والتقصير والإجراءات التي تم اتخاذها من أجل تجاوز المعوقات والصعوبات ومعالجة بعض شكاوى المواطنين وتعزيز الإيجابيات.

كما تم الاطلاع على جولات الوزراء ونشاطاتهم خلال فترة العيد وخاصة وزارة الكهرباء والنفط والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والصحة والجهود المبذولة من قبلهم للتخفيف من الآثار السلبية للاعتداءات الإرهابية على محطات نقل الطاقة الكهربائية والنفط من خلال إعادة تأهيل هذه المحطات وضمن الإمكانات المتاحة من أجل تخفيف عدد ساعات التقنين للطاقة الكهربائية وتوفير المشتقات النفطية للمواطنين والصناعيين وكذلك توفير مياه الشرب لكل المناطق والقرى والأحياء وتحقيق العدالة في التقنين.

بعد ذلك أكد الحلقي أن الهدف من هذا التقييم هو الانطلاق إلى فضاءات أوسع في العمل اعتماداً على قاعدة ثابتة وراسخة تعتمد على تعزيز الايجابيات وتجاوز السلبيات وتؤسس لمرحلة جديدة في الإنتاج والعمل والعطاء.

وأكد متابعة الواقع الخدمي وأداء قطاعات الكهرباء ومياه الشرب في جميع المناطق حرصاً على معالجة أي ظروف صعبة تعاني منها بعض المناطق من أجل إيصال المياه والكهرباء إليها وكان آخرها معالجة واقع المياه في محافظة حلب.

وأشار الحلقي إلى جولته على مصادر ومحطات ضخ مياه شرب مدينة دمشق من أجل الاطلاع على واقع عملها حيث عبر عن ارتياحه لإمكانيات المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بدمشق وتوفيرها مياه نظيفة وآمنة لأبناء مدينة دمشق وما حولها، مثمناً دور المخبر المركزي في المراقبة اللحظية لمستوى السلامة لمياه شرب مدينة دمشق قائلاً: «أشعر بالثقة والاعتزاز بهذه الكفاءات الوطنية وبهذه المؤسسات الوطنية العريقة وغيرها التي تؤدي دورها الوطني الهام والحساس بكل دقة وأمانة تجعلني أجزم دائماً بأن مياه الشرب آمنة ويجب المحافظة عليها كونها ثروة وطنية وحياتية وإستراتيجية وشريان التنمية بكل مكوناتها الصناعية والزراعية والكهربائية، لذلك كان لزاماً علينا جميعاً المحافظة عليها وتنميتها وحسن استخدامها وترشيد استهلاكها منعاً لتبديدها وهدرها إضافة إلى أهمية وضع خطط آنية ومرحلية وإستراتيجية تساهم في توفير مياه الشرب للإخوة المواطنين ومواجهة كل التحديات».

وأشار إلى الجهود الكبيرة المبذولة من الفريق الحكومي لاستيعاب أزمة المياه في حلب حيث تم تسخير جميع الإمكانات والجهود لتأمين مصادر مياه جديدة من خلال حفر الآبار وتأمين صهاريج لنقل المياه. مشيراً إلى دور انقطاع التيار الكهربائي عن محطات الضخ الذي سببته المجموعات الإرهابية المسلحة وضرورة توفير البديل من خلال توفير مجموعات توليد إضافية حيث تم توفير /حالياً/ نسبة ٥٠٪ من احتياجات المياه بحلب مثمناً جهود ورشات الصيانة في وزارتي الكهرباء والنفط لإعادة تأهيل خطوط نقل الغاز الذي استهدفته العصابات الإرهابية وكذلك خطوط نقل الطاقة الكهربائية إضافة إلى الاستفادة من الخط الائتماني الإيراني بزيادة عدد ناقلات النفط السورية.

وطالب الحلقي جميع الوزارات بالاهتمام بالطاقة البديلة من أجل تعزيز ثقافة استخدام السخان الشمسي في المنازل والمؤسسات الحكومية والمعامل.

كما وجه وزارة الصناعة بالتوسع في صناعة السخانات الشمسية ووزارة الكهرباء بتعميم ثقافة استخدام السخانات الشمسية، إضافة إلى ذلك وجه رئيس المجلس الوزارات كافة بضرورة التركيز على صيانة مجموعات التوليد الاحتياطية وخاصة في المنشآت الحيوية كالمشافي والمخابز والمطاحن.

وأشار إلى آليات توفير المساعدات الغذائية لأهلنا في دير الزور وكذلك المواد الغذائية والتموينية الأساسية وتحقيق استقرار القطاع الخدمي والأمن الغذائي لأهلنا في دير الزور، مشيراً إلى ضرورة التدقيق بعقود الخبراء بالوزارات كافة والتشدد بنواظم ومواصفات الخبير الذي يحقق قيمة إضافية جديدة للجهة التي سيستخدم بها.

وأشار إلى الجهود الحكومية المبذولة لزيادة كميات تسويق الأقماح وطلب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عرض خططها في هذا المجال وتوفير الأقماح والطحين على المدى القريب والبعيد ضماناً لعدم حصول أية اختناقات مستقبلاً.

بعد ذلك قدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية عمر غلاونجي عرضاً لواقع الخدمات والآثار السلبية للاعتداءات الإرهابية المتكررة على حقول النفط وخطوط نقل الطاقة الكهربائية موضحاً الجهود المبذولة لإعادة تأهيل جميع القطاعات وصولاً لتخفيض عدد ساعات التقنين في الطاقة الكهربائية والمياه.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون إحداث هيئة تسمى « هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة» مقرها دمشق وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية. وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

كما بحث مجلس الوزراء مشروع قانون إحداث هيئة تسمى «هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات» مقرها دمشق وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

وبحث أيضاً مشروع قانون موافقة الجمهورية العربية السورية على الانضمام إلى الاتحاد الفيدرالي لحركات الزراعة العضوية/IFOAM / وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

اقتصاد-بوك

الزاوية هي من صفحات الفيسبوك للاقتصاديين والصفحات الخاصة بالقضايا الاقتصادية

الكهرباء والنفط

«الظروف القاسية التي يمر بها قطاع الطاقة اليوم هو نتيجة لاستهداف الإرهاب لجميع خطوط الوقود التي تغذي محطات التوليد، إلا أن الانتصارات الميدانية التي يحققها الجيش العربي السوري على الإرهاب تجعل من هذه الظروف مرحلية وستزول أمام هذه الانتصارات وصمود المواطن السوري الذي تحمل كل مفرزات الأزمة إيماناً منه بأن الحق منتصر لا محالة.

وعلى الرغم من الاستهداف الممنهج لمكونات المنظومة الكهربائية والذي اتبعته المجموعات الإرهابية المسلحة منذ بداية الأزمة وإلى الآن، إلا أن الخطط الاستثنائية التي وضعتها وزارة الكهرباء والجهود الجبارة التي بذلها العاملون في قطاع الكهرباء حدت بشكل كبير من تأثير الإرهاب في هذه المنظومة، حيث إن جميع مكونات الشبكة الكهربائية بحالة جهوزية عالية وتستطيع إيصال الكهرباء إلى كامل مساحة الجغرافية السورية وكان هذا جلياً وواضحاً عند توفر الوقود اللازم لتشغيل محطات التوليد والذي كان ينعكس إيجاباً على ساعات التغذية الكهربائية للمواطنين».

صفحة وزارة الكهرباء

وزير السياحة يكتب عن قلعة حلب

«هذه ليست المرة الأولى التي تتضرر فيها قلعة حلب فسبق للمغول استهدافها وإلحاق ضرر كبير بها قرابة عام ١٢٥٠ للميلاد، وأعيد ترميمها وبقيت شامخة واقفة كعلامة فارقة في التاريخ، لن ينجح همج وإرهابيون في تغيير طبيعتها أو تشويه صورتها، وكما كل شيء جميل في سورية يدافع عنه الجيش العربي السوري ورجاله بالدم والروح، سيعيد أبناء سورية بناءه ليعود قبلة للسياح والزوار ومنارة للحضارة».

بشر يازجي

رئيس اتحاد غرف التجارة يكتب

«.. قال لي يوماً الأخ الصديق الأستاذ ياسين الأخرس، بيتان من الشعر الجاهلي للشاعر المثقب العبدي، وقد أعجبت بهما وخططتهما على يدي خطاط ماهر ومبدع وصنعت لهما إطاراً ووضعته في غرفة نائب الرئيس في غرفة تجارة دمشق.

فإما أن تكون أخي بحق فاعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني عدواً، أتقيك وتتقيني

ولهذه الأبيات مرادف شعبي سمعته منذ ٤٢ سنة من المرحوم السيد ممدوح أبو هنده، في الحياة لا يوجد نصف أو ربع صاحب وصديق، فإما أن يكون صاحبا وصديقا كاملا وغير ذلك فدونه أحسن».

غسان القلاع

من أستاذ جامعي إلى المواطن: لا أحد يفكر بك!

«يبدو أن الدولة اليوم تتمتع ببعض الوفرة الاقتصادية، ففي كل مكان تجري الحفريات وعمليات قشط الطرقات حتى في شوارع نائية وفرعية وقليلة الاستعمال. إنه نموذج من ذهنية عدم التفكير بالإنسان.

لم يفكر المعنيون باستخدام الانفراج الاقتصادي من أجل تخفيف معاناة المواطن.

بعد خمس سنوات من الألم والتقشف والقذائف والأخطار وأفلام الرعب المباشرة، لم يفكروا بدعم بعض السلع وتخفيض الأسعار بل زاد الغلاء، لم يفكروا بزيادة توفير الكهرباء بل بزيادة فترات انقطاع الكهرباء، بماذا فكروا؟

لم يجدوا مجالاً حيوياً لاستخدام الوفرة الاقتصادية إلا قشط الطرقات وإعادة تزفيتها مع أن حالتها جيدة نسبياً.

المضحك المبكي هو أنه كل مئتي متر يوجد مطب أو محدب مدمر هو أسوأ من مسيرة عدة كيلومترات على الطرق التي يقشطونها، إضافة إلى أن الفترة الحالية تتميز بقلة السفريات.

هذا نموذج عن الانفصام العقلي في التخطيط والضعف العقلي في المحاكمة وعدم إدراك وتقدير احتياجات الشعب وأولوياته الحيوية».

د. حيدر عباس

قرار رفع السلف الضريبية على المستوردات أمام وزير المالية وإعفاء مكلفي ضريبة الأرباح الحقيقية والدخل المقطوع خلال أيام

الوطن

أعدت الهيئة العامة للضرائب والرسوم مؤخراً مشروع قرار يتضمن تعديلات مهمة على السلف الضريبية على المستوردات التي تسدد لدى الأمانات الجمركية وأحالت المشروع إلى وزارة المالية ليصار إلى إصداره بشكل رسمي.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» من مصدر مسؤول في الإدارة الضريبية، فإن المشروع الجديد للقرار يحاكي الظروف الراهنة وهو أقرب إلى التوجه العام لوزارة المالية الذي يسير باتجاه زيادة الإيرادات من الضرائب والرسوم.

والقرار الذي أعدّ وكان من المتوقع صدوره قبل أسبوع تقريباً، لا يزال قيد الدراسة ودخل مرحلة وضع الملاحظات عليه من وزير المالية سواء لجهة النسب الجديدة للسلف التي اقترحتها الهيئة العامة للضرائب والرسوم ونوعية السلع المستوردة التي طال التعديل سلفها الضريبية؛ ولكن التعديل المقترح على السلف المذكورة والمستوفاة في الأمانات الجمركية خطوة جيدة وتحقق نمواً وإن كان محدوداً نوعاً ما من جهة الحجم ولكنه يساهم إلى حد كبير في توظيف العوائد التي ستترتب على رفع نسب السلف في مجالات وأقنية من شأنها خدمة متطلبات المرحلة التي تمر بها البلاد.

وفي سياق متصل علمت «الوطن» أنه تم الانتهاء من إعداد مشروع الصك التشريعي الخاص بإعفاء مكلفي ضريبة الأرباح الحقيقية والدخل المقطوع الذي أعلن عنه مؤخراً وتمت مناقشته في رئاسة مجلس الوزراء وينتظر صدوره في الأيام القليلة القادمة.

«الاقتصاد» لـ«الوطن»: المركزي للإحصاء يرفض تزويدنا بالإحصائيات

الوطن

بيّن مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» أن الوزارة ساهمت في مسودة القانون الجديد لعمل المكتب المركزي للإحصاء وقدمت مجموعة من المقترحات والتوصيات الهادفة إلى تطوير عمل المكتب وتوسيع مهامه وصلاحياته، وتخويله إنشاء مكاتب خاصة لنشر الإحصائيات والاستبيانات واستطلاع الرأي في العديد من المواضيع والقضايا الاقتصادية المحلية، وهو قيد الإصدار.

مشيراً إلى أن المكتب لم ينشر أي أرقام إحصائية أو بيانات أو مؤشرات اقتصادية منذ بداية الأزمة، وحتى الآن، تحت مسوغ سرية هذه الأرقام.

ووصف المسؤول هذا المسوغ بغير المنطقي، وغير مقبول، معتبراً إياها «حججاً أكل عليها الزمن وشرب»، في ظل الأوضاع الراهنة، حيث تتوفر الكثير من البيانات والإحصائيات والمعطيات عن نواح كثيرة من الاقتصاد ومن جهات متعددة في الداخل والخارج، ويمكن أن نستقي في بعض الأحيان إحصائيات معينة تتعلق بالمستوردات أو الصادرات أو غيرها من البلدان التي ترتبط معها سورية بعلاقات اقتصادية أو باتفاقيات تجارية. واستهجن عدم نشر المعطيات الاقتصادية كما هي التي لم تعد تخفى على أحد ولا تحمل صفة السرية.

وأشار من جهة أخرى إلى غياب الجانب التحليلي للرقم الإحصائي الاقتصادي، الذي يتجمع ويتكون ويصب في المكتب المركزي للإحصاء، حيث يمكن لوزارة الاقتصاد أن تستثمر حصيلة الأرقام والإحصائيات المتوفرة والجاهزة في المكتب المركزي للإحصاء، لتقدم رؤيتها للاقتصاد الوطني والآفاق المستقبلية له وسبل وقنوات تطويره ومعالجة العثرات والهنات التي يتعرض لها وخاصة خلال الظروف الحالية من الأزمة.

وكشف كذلك عن رفض المكتب المركزي تزويد أي جهة عامة بأي رقم إحصائي في أي مجال إلا في النطاق الضيق جداً، الذي يتعلق بجزئية محددة ولتحقيق غرض وهدف محدد سلفاً، لذلك نترك الساحة لمنظمات ومعاهد دولية لتخوض في هذا الجانب ونترك المجال لها واسعاً لقراءة الرقم الذي يتوافق وينسجم مع توجهات ورؤى هذه المعاهد وتقدم رؤيتها وقراءتها للاقتصاد وأحواله وأوضاعه تبعاً للمعطيات التي تتوفر لديها من مصادر مختلفة ومتضاربة في كثير من الأحيان والتي تخضع لاعتبارات مختلفة أيضاً. وأمل المسؤول في صدور قانون المكتب المركزي للإحصاء بأقصى سرعة ويأخذ دوره ويمارس صلاحياته ومهامه على أكمل وجه ويقوم بإحداث مكاتب إحصاء خاصة لتسهم إلى جانب المكتب المركزي للإحصاء في سبر الواقع وإعداد البيانات والإحصائيات وتحقيق عامل المنافسة بين هذه المكاتب.

جردة الصناعة أمام «الشعب»

٢٧ شركة متوقفة و٤٢ بأضرار كلية و٢٦ نحو إعادة التأهيل

الوطن

تساؤلات عديدة وجهها أعضاء مجلس الشعب إلى وزير الصناعة تركزت حول أداء وزارة الصناعة في ظل الظروف الراهنة والإجراءات التي اتخذتها للنهوض بواقع القطاع العام الصناعي. كما تساءل الأعضاء عن التسهيلات المقدمة للصناعيين لإعادة الصناعة الوطنية إلى مجدها، والأهم من ذلك ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة بخصوص إنشاء مدن صناعية في المناطق الآمنة ومراجعة السياسات الصناعية المعتمدة لتحاكي الواقع الجديد وتتكيف مع المتغيرات وإعادة تأهيل وتشغيل الشركات المتضررة بسبب الاعتداءات الإرهابية المسلحة عليها، متسائلين عن عدد الشركات التي تمت إعادتها للعمل.

وزير الصناعة كمال الدين طعمة أكد أن الوزارة بحاجة لإصدار بعض القوانين التي من شأنها تسهيل العمل، منها قانونا التشاركية والاستثمار، بما ينعكس إيجاباً على واقع الصناعة في سورية.

ولفت في تصريح لـ«الوطن» إلى أن اعتماد التشاركية مع القطاع الخاص منهاج عمل لإعادة تأهيل الشركات التي تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة وخبرات فنية مع مراعاة مبدأين أولهما الحفاظ على ملكية القطاع العام لوسائل الإنتاج والبنى التحتية، ثم الحفاظ على حقوق العمال وعدم المساس بأي منها.

وخلال الجلسة أكد وزير الصناعة أن إقامة مدن صناعية يحتاج إلى مساحات كبيرة جداً غير متوفرة في محافظة اللاذقية علماً أن هناك مناطق صناعية قيد التشغيل وأخرى قيد الإنشاء، كاشفاً عن وجود دراسة بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية لتعديل البلاغ رقم ١٠ الخاص بالترخيص للمنشآت الصناعية.

وأوضح أن كميات الشوندر السكري لهذا الموسم بلغت نحو ٢٤ ألف طن وهي غير مجدية اقتصادياً لتشغيل معمل سكر تل سلحب وأنه بدءاً من العام القادم ستتولى وزارة الصناعة الإشراف على حقول الشوندر السكري للنهوض بصناعة السكر.

وأشار طعمة إلى وجود أضرار كبيرة لحقت بالشركات القطاع العام الصناعي «ونحن نعمل على إعادة تأهيل ٢٦ شركة تضررت بأضرار كبيرة ومتوسطة بفعل الإرهاب بناء على دراسات مالية وفنية وهي تعمل حاليا». مبيناً أن نحو ٢٧ شركة متوقفة عن العمل بسبب فقدان الأمن والمواد الأولية ونحو ٤٣ شركة تعرضت لأضرار كلية وتم تدميرها بالكامل وهي بحاجة لاستثمارات كبيرة تفوق قدرة الوزارة في المرحلة الراهنة موضحاً أن نحو ٧٥٠٠ عامل في محافظة حلب يتقاضون رواتب تقدر بنحو ٣ مليارات و٢٠٠ مليون ليرة وهم في منازلهم بسبب توقف المعامل والمصانع التي يعملون بها وقد تم تزويد محافظ حلب والمعنيين بالمحافظة بقوائم اسمية حول فئاتهم والشهادات التي يحملونها ليصار إلى نقلهم إلى وزارات أخرى بما يتوافق مع إمكانياتهم.

> ٧٥٠٠ عامل حلبي يتقاضون رواتب تقدر بنحو ٣ مليارات و٢٠٠ مليون ليرة بلا عمل

وعن أوضاع مدينة الشيخ نجار الصناعية بيّن طعمة أن محافظة حلب بحاجة إلى تعزيز حالة الأمن بداخلها وفي محيطها إضافة إلى تحسين وضع الطرقات المؤدية إليها وتأمين الكهرباء والفيول اللازم لعمل المصانع، مبيناً أن الحكومة اتخذت قراراً بفرض رسم بنسبة ٣ بالمئة على المستوردات ستخصص عائداته لتأمين الحماية للمدن والمناطق الصناعية في سورية إضافة إلى تخصيص مبالغ مالية لإعادة تأهيل الطرقات في محافظة حلب أثناء زيارة الوفد الحكومي الأخيرة.

ولفت في حديثه إلى نسبة التلوث الناجمة عن معمل إسمنت طرطوس ضمن الحدود الطبيعية المسموح بها عالمياً كما أن الوزارة لم تصدر أي كمية من الغزول المتوافرة لديها التي تقدر بنحو ٦٠٠٠ طن لتلبية حاجة القطاع الخاص المحلي.

وأشار أعضاء في المجلس إلى أهمية دعم بعض الصناعات المحلية والاستغناء عن الاستيراد من الخارج والإسراع بإحداث معامل للصناعات التحويلية والعصائر والأسمدة ووضع خطط لتطوير الصناعة في المناطق الآمنة وخطط احترازية لحالات الطوارئ كإيجاد المستودعات وخطوط الإنتاج البديلة.

وطالبوا بالنظر في أسعار ألبسة الأطفال المرتفعة جداً وحل مشكلات صناعيي المنطقة الصناعية بيبرود في ريف دمشق.

وأحال المجلس مشروع القانون المتضمن تعديل البند ١ من المادة ٥٥ من قانون الإدارة المحلية إلى لجنة الإدارة المحلية والخدمات لدراسته وإعداد التقرير اللازم له. كما أحال المجلس مشروع القانون المتضمن إعفاء مكلفي الرسوم البلدية والتكاليف المحلية وغرامات مخالفات البناء وبدلات الإيجار والاستثمار وأقساط قيمة المقاسم في المدن والمناطق الصناعية، وكذلك أقساط المساكن المخصصة من الوحدة الإدارية للمنذرين بالهدم، وأقساط قيمة العقارات، إضافة إلى كل الديون والذمم المالية لأي من السنوات ٢٠١٤ وما قبل من الفوائد والغرامات وغرامات التأخير إذا سددوها حتى نهاية العام الجاري إلى لجنة الإدارة المحلية والخدمات لدراسته، وإعداد التقرير اللازم له.